التم واستناد القديم الى الواجب بخلاف الفرض الثاني واما
مستندة الى الموجب بالنسبة الموجب الى الواحد والكثير وقد
الاعداد واحد كما بان القدرة بحيث ان يحصر نوعها في
فردها ويمتنع وجود فرد اخر فمناد متى هذا المنع متوجه على تقدير
استناد القدرة الكثيرة الى الموجب بانه يجوز بل يجب كما في
القدرة بالجبر كما مر ويجوز ان ينحصر نوع كل منها في فرده
بمنع فرد اخر منها بل نوع اخر ايضا فالموجب لا يمكن ان يوجد
فردا اخر او نوعا اخر ولعله اشار الى هذا القول ولا يجوز ان
تساوي جميع الاعداد مم الخ ❊ قلت لا حاجة في تعلق القدرة
الى الفرق بين ما ذكره الشارح ودليل ما نقله فيه ان حكم
في السابق من عدم التناهي عدم تناهيه بمعنى لا يقف ولا يتحقق
اصلا تعلقات غير متناهية بل كلما يتحقق منها متناه وما ذكره
الشارح انها غير متناهية بالفعل هذا فرق بينهما على ما فهمه الشارح
من كلام ذلك الفاضل والا فيمكن حمل مراده على ما اختاره الشارح
فلا يلزم ما ذكره الشارح مغاير له بل يجب حمله عليه لان جعل
عدم تناهي القدرة بمعنى لا يقف دليل عدم تناهي المقدورات
وعدم تناهي المقدورات دليل عدم تناهي القدرة فلو لم

يكن

يكن المراد من عدم تناهي القدرة عدم تناهي القدرة بالفعل بل بمعنى
لا يقف فكان مصادرة بل يقول لا حاجة الى هذا الالتزام الفاضل
فان يمكن كما ان وجوده بارادته اقول نعم كذلك عدمه بارادته
نعم لانه انما يترك فعله اي وقت فرض فاما ان يلزم لكل من
الممكنات المقدورة الغير المتناهية بمعنى لا يقف وجودا وعدما
وعلى اي حال يلزم تعلق الارادة اما بوجوده او بعدمه فيلزم
التعلقات غير متناهية بعدد المقدورات المتحقق وجودا او عدما
فيلزم ما نقل لا يتحقق تعلقات غير متناهية في وقت من الاوقات
الا انه يجوز ان يتحقق واحد بعد واحد مسلسلا الى غير النهاية و
يكون لا يصل الى عدم التناهي اصلا وعلى ما ذكره الشارح يتحقق
تعلقات غير متناهية بالفعل بعدد الموجودات وان كان اللازم
ضعف بملاحظة مقدوره عدد ما الممكنات الغير وعلى ما ذكرنا
يتحقق تعلقات غير متناهية في كل وقت بعدد وجودات الممكنات
المتناهية في ذلك الوقت وعدد ما الممكنات المعدومة فيه فان
اي واحد من طرفي النقيض يتحقق القدرة معه ويجب على ما ذكره
الشارح ان يلزم عدد المتعلقات ضعف عدد المقدورات
الغير المتناهية بمعنى لا يقف لان القدرة على ما ذكره تعلقت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)